

## هل الشافعيّ هو أوّل من أرسى علم التشريع الإسلاميّ ؟

تأليف : وائل بن حلاق

تعريب : رياض الميلادي

التوطئة : قيمة البحث ودواعي الترجمة.

ليس البحث في لحظة البداية أو في مسألة الريادة بالنسبة إلى علم أصول الفقه مسألة شاذة في فلسفة العلوم في الحضارة العربية الإسلامية بل يبدو أن الأمر قد تكرر مع تأريخ أغلب العلوم ولعلّ مردّ ذلك إلى أنّ السيطرة على العلم لا يمكن أن تحصل دون ضبط لحظة البداية أو النشوء ثمّ تحديد مرحلة النضج والاكتمال وصولاً إلى فترة الذبول والموت.

يمثل هذا الوضع إذن مسألة عامة في التأريخ للعلوم في الحضارة العربية الإسلامية ولكنّ ما يميّز علم أصول الفقه عن سواه من العلوم أنّه أوّثق صلة بالنص رغم ارتباط كل العلوم به، إذ من القرآن أولاً والسنة ثانياً تستمد أحكام التكليف بالنسبة إلى المسلم، ولهذا السبب سعت أغلب المذاهب الإسلامية والفرق الدينية إلى ردّ تأسيس العلم إلى أيّمتها وشيوخها فتلبّست الآراء والمواقف بأبعاد إيديولوجيّة صريحة أو مضمّنة. فأرجعت الشيعة الإمامية تأسيس العلوم إلى أيّمتها وشيوخها رغم اعترافها بالتأخر في تدوين العلم على

اعتبار أنها لم تكن في حاجة إلى ذلك قبل غيبة الامام المعصوم الكبرى سنة (329 هـ) وكذا فعلت بقية الفرق الإسلامية والمذاهب (1).

وأما الرأي الشائع لدى دارسي تاريخ التشريع الإسلامي ولاسيما من أهل السنة والجماعة من الشافعية فيميل إلى إرجاع تأسيس العلم إلى أحمد بن إدريس الشافعي من خلال رسالته الشهيرة والحق أنه حكم راج بين صفوف المؤرخين القدامى وأخذة عنهم المحدثون دون مساءلة أو فحص أو اختبار (2).

ولعلّ شهرة قول الفخر الرازي الذي أورده السبكي في طبقاته "إن نسبة الشافعي إلى علم الأصول كنسبة أرسطوطاليس إلى المنطق وكنسبة الخليل بن أحمد إلى علم العروض" هو الذي كرّس هذا الحكم لدى أغلب الدارسين بل صار من قبيل المسلمة التي تعاد في كل مناسبة.

وفي هذا الإطار العام يندرج بحث وائل بن حلاق "هل الشافعي هو أول من رآسي علم التشريع الإسلامي"، حيث يعيد مساءلة لحظة البداية مستنطقا المصنّفات القديمة ولا سيما كتب الطبقات وتراجم الأعلام. والعام في مقالته أنه لا يتحوّل في أغلب آرائه إلى طرف في القضية بل نجده يسعى إلى العناية بالفضاء الابستمولوجي الذي نشأ فيه علم أصول الفقه وهو في تقديره ليس ذات الفضاء الذي عاش فيه الشافعي وظهرت فيه رسالته.

لقد حاول بن حلاق في بحثه تفسير ما سكنت غنه كتب الأصول وكتب الطبقات وتراجم الاعلام، إذ هي جميعا تقر بغياب مؤلفات أصولية بالمعنى الدقيق للكلمة في القرن الثالث للهجرة (التاسع ميلاديا)، أي القرن الذي تلاموت صاحب الرسالة المؤسس المفترض لعلم أصول الفقه. هنا طرح الباحث الاستفهام التالي : لم قوبلت الرسالة بمثل هذا التجاهل وهي على ما هي عليه

---

(1) انظر عبد المجيد الشرفي : "الشافعي أصوليا بين الاتباع والابداع" (لبنات دار الجنوب للنشر 1995) ص ص 131 - 133، حيث تجد رسدا جيدا وتعليقا دقيقا على مواقف اتباع المذاهب والفرق من مسألة تأسيس علم أصول الفقه. انظر أيضا على سبيل النموذج مقدمة محمد رضا الأنصاري محقق "العدة في أصول الفقه" لشيخ الطائفة الامام أبي جعفر الطوسي (ت 460 هـ) ص 55 وما بعدها.

(2) انظر أطروحة محمد طاع الله "أصول الفقه عند المحدثين : دراسة تحليلية نقدية" منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالقيروان (2000) ص 40 وما بعدها.

من أهمية وقيمة كما يزعم العلماء ؟ وما هي أسباب ما عرفته الرسالة من لا مبالاة وتهميش طيلة القرن الثالث للهجرة والحال أنه قرن عرف باحتدام الصراع بين أصحاب الذاهب والفرق ؟ ولماذا لم تظهر أولى الشروح والمعارضات إلا بعد مدة طويلة من موت صاحب الرسالة ؟ إن مقالته هل الشافعي هو أول من أرسى علم التشريع الإسلامي ؟ تتصدى لهذه الاشكاليات بجرأة وتسعى إلى إيجاد إجابات منطقية موضوعية في عمومها.

لقد انتهى الباحث إلى أن اللامبالاة التي عرفتها الرسالة في القرن الثالث للهجرة تعود إلى كونها "لم ترق لأهل الرأي الذين رفضوا أن يكون النص المقدس هو الحكم الأول والأخير في تحديد أحكام التكليف كما أن الرسالة لم تلق حظوة لدى "المحدثين" لأنهم شعروا بالرؤية عند جمع الشافعي القياس بالاجتهاد في نظريته الأصولية حيث اعتبرهما شيئا واحدا. ثم تابع بن حلاق عن طريق الإحصاء والمقارنة تطوّر عناية مصنّفِي المناقب من الشافعية بشيخهم الأول فلاحظ أن صورة صاحب الرسالة قد تضخّمت بفعل الزمن واكتسبت هالة من القداسة وعليه فالدراسة تسعى إلى إعادة الرسالة إلى حجمها الحقيقي وهو ما قد يفسّر غياب الإهتمام بها طيلة القرن الذي تلاموت صاحبها ويذهب الباحث إلى أن أثر الشافعي لم يتضمّن شيئا عظيما في اتجاه تأسيس نظرية أصول الفقه إذا استثنينا تأكيد صاحب الرسالة أن القرآن والسنة ينبغي أن يؤلفا مصدري التشريع الوحيدين ولعل وجه الطرافة الوحيد في الأثر أنه "تأليف وتوفيق غير مسبوق بين أهل الرأي الذين كانوا متردّدين في قبول الأخبار النبوية و"أهل الحديث" الذين ازدروا كلّ تفكير بشري في شؤون الدين" (3).

ومما يمكن الاحتفاظ به من مقالة بن حلاق أن الرؤية الوسيطة التي عرف بها الشافعي بل اشتهر بها لم تكن مناسبة خلال القرن الثالث للهجرة حيث سيطر أهل الرأي في بداية ولم تكن أيضا مرضية للمحدثين، ولعلّ الفضاء

---

(3) وائل بن حلاق : هل الشافعي هو أول من أرسى علم التشريع الإسلامي. ص 15 ونحيل هنا على صفحات ترجمتنا.

الابستمولوجي لم يتهياً لاستقبالها واستعادتها وتمثلها إلا في حدود قرن من الزمان بعد موت صاحبها، وحينها فقط ظهرت أولى الشروح والمعارضات.

ومع سعي بن حلاق إلى نزع هالة التقديس عن الرسالة وصاحبها، فإن عمله لم يُلغِ كون هذا الأثر، رغم كل شيء، كان له وقع عظيم على الأصوليين المتأخرين على اختلاف مذاهبهم. ويمكن أن نجزم مطمئنين بأن الرسالة مثلت جزءاً هاماً من الإرهاصات الأصولية الأولى التي مكنت من تحقيق التراكم المعرفي الذي من خلاله نبعت الأعمال الأصولية الناضجة والمكتملة في القرنين الرابع والخامس للهجرة.

إنّ هذا البحث الذي قدمه وائل بن حلاق على أهمية وطرافة النتائج التي وصل إليها لم يلقِ عناية كبيرة عند الدارسين العرب باستثناء بعض الإحالات القليلة في الأطروحات الجامعية ولعلّ حاجز اللغة أن يكون سبباً رئيسياً في ذلك لكن المستشرقين احتقوا به احتفاء كبيراً. يقول أريك شومان، صاحب فصلي "الشافعي" و"الشافعية" بدائرة المعارف الإسلامية (الطبعة الجديدة - 1998 بالفرنسية) ج 4 ص 189. "إن مقارنة بن حلاق تعد نصّاً مرجعياً يلقى ظلالاً من الشك حول ريادة الشافعي في علم الفقه" ويحيل نورمان كالدير، أيضاً على مقالة بن حلاق ذاتها وعلى غيرها من مقالاته في فصله "الأصول" بدائرة المعارف الإسلامية (ط 1998). ولهذه الأسباب مجتمعة أقدمنا على ترجمة هذه المقالة.

هل كان الشافعي بالفعل مهندس علم التشريع الإسلامي ؟

هل الشافعيّ هو أوّل مصمّم لعلم التشريع الإسلامي ؟ (\*)

## I

لقد شاع في العقود الثلاثة أو الأربعة الأخيرة بين صفوف الدارسين اعتبار أنّ محمد بن إدريس الشافعيّ (ت 820 م) لعب دوراً مركزياً في تطوّر

---

(\*) ملاحظة للمؤلف : هذه المقالة تمثل نسخة موسّعة للمحاضرتين اللتين ألقيتا في Mesa الملتقى السنوي بنيواورليانس (1 - 22 نوفمبر 1985) وبكلية شيكاغو (5 نوفمبر 1987).

التشريع الإسلامي المبكر، وكان يوسف شاخت هو من بيّن أكثر من غيره، النجاح الباهر الذي حققه الشافعيّ لا في تجذير صرح الشريعة في القرآن فحسب، وهو ما كان يعدّ في زمانه أمراً مسلماً بصحّته، بل تجذيرها أساساً في السنة النبويّة على وجه الخصوص (4). فكانت الصورة التي اكتسبها الشافعيّ تقوم على اعتباره أول فقيه مسلم بيّن نظريته التشريعيّة كتابة فيما صار يُعرف لاحقاً بالرسالة (5).

إنّ النتائج اللافتة التي وصل إليها شاخت، إضافة إلى التقدير العظيم الذي حظي به الشافعيّ في الإسلام الوسيط والحديث قد قادا إلى الاعتقاد بأنّ الشافعي "أبو علم التشريع الإسلامي" ومؤسس علم النظرية الشرعيّة التي يطلق عليها اسم "أصول الفقه" (6)، وصارت رسالته تعدّ "أنموذجاً للفقهاء والمتكلمين على حدّ السواء ممّن كتب في الموضوع" (7). ومع أنّه صار من المعروف أنّ النظرية بعده قد بلغت بالمواضيع التي تناولها الشافعي مدى أبعد، بل إنّها قد غيرتها أحياناً، فإنّ ابتداع النظرية الفقهية يبقى من صنعه رغم كلّ شيء والحكم الذي ظهر في الإسلام الوسيط وهو القائل "بأنّ الشافعي يمثل في علم أصول الفقه ما يمثله أرسطو في المنطق" مازال قائماً إلى اليوم قيامه زمن ظهوره أول مرة (8).

كذا كان وضع معرفتنا، وهنا لم تظهر أسباب كافية للتساؤل عن معنى كون علم أصول الفقه منذ بدايته مع أثر الشافعيّ أصبح كما نعرفه اليوم

(4) انظر يوسف شاخت. أصول التشريع المحمدي (أكسفورد 1975).

(5) أحمد محمد شاكر، طبعة (القاهرة، 1892) حول العنوان الأصلي للعمل والأسباب المرجحة لتصنيفه، انظر ترجمة مجيد خدوري، الإمام محمد بن إدريس الشافعي. الرسالة في أصول الفقه، الطبعة الثانية (كامبردج، ص 19 وما بعدها، فخر الدين محمد بن عمر الرازي، إرشاد الطالبين إلى المنهاج القويم في بيان مناقب الإمام الشافعي، تحقيق أحمد السقا (القاهرة، 1986)، ص 153، جورج مقدسي، "علم أصول التشريع عند الشافعي: المنشأ ودلالة أصول الفقه". دراسات إسلامية S I، 59 (1984).

(6) انظر مثلاً، إجناس قولدزير، الظاهرية: معتقداتهم وتاريخهم، ترجمة ف يبين (اليدن، 1971) ص 20 - 21، ن.ج. كولسن، تاريخ لتشريع الإسلامي (إيدمبورغ، 1964)، ص 56، يوسف شاخت، مقدّمة في التشريع الإسلامي (أكسفورد، 1979)، 48.

(7) انظر مقدّمة قنّوري لترجمته للرسالة، ص 42.

(8) أنظر مثلاً، الرّازي، إرشاد الطالبين، ص 156، كولسن، تاريخ التشريع الإسلامي، ص 61.

استمرارا ثابتا للمنهجية التشريعية المتعارفة للسنة الإسلامية. بل توجد أسباب أقل لنسائل القرن التاسع حيث هيمنت الشافعية المتأثرة بتعاليم شيخها، المحافظة عليها بحماسة. وحقا كان ثمة بعض الاتجاهات في التفكير الفقهي الظاهرية انحرفت عن علم التشريع المتداول مثلما حدده التراث الشافعي، غير أن هؤلاء قد أبعثوا تماما من الساحة الثقافية، بل تم تهيمشهم تبعا لذلك. وهكذا يبدو التواصل بين نظرية الشافعي وأصول الفقه الكلاسيكية تطورا طبيعيا، خاصة وأن هذا يتطابق مع إدراكنا لتجربة الشافعي، لا باعتباره المشيد الأول للتشريع الإسلامي<sup>(9)</sup>، وإنما على أساس كونه الفقيه المنتصر الذي قيد الشرع وأخضعه للوحي بعد أن كان مطلق العنان في القرن الثامن.

إن فرضية هذا التواصل، واعتبار الشافعي المؤسس الأول لعلم أصول الفقه، إنما تنهار تماما عند فحصنا للمصادر فحصا دقيقا. فالشواهد التاريخية في المصادر الأولى والوسيطة، لا تتعارض مع هذه الفرضية في معناها الكلي فحسب، بل يبدو أنها تتاقضها تماما. وفي الصفحات اللاحقة سنحاول بيان أنه لا يتوفر لدينا سبب حقيقي يدفعنا إلى الاعتقاد بكون مثل هذا التواصل قد وجد في وقت من الأوقات. وأن رسالة الشافعي ونظريته التي جسّمها، لم يكن لها سوى أثر طفيف، إن وجد أصلا، خلال معظم القرن التاسع وأن صورة الشافعي مؤسسا لأصول الفقه إنما هي ابتداء متأخر.

## II

إن أكثر ما يثير الانتباه في القرن التاسع هو خلوه من أي أثر من آثار أصول الفقه. ونقصد بهذا عملا مهمته الأساسية وضع نظام شامل ومنهجية تشريعية مبنية بناء عضويا غايتها استخراج الأحكام من أدلة الشريعة كما صار واضحا في القرن العاشر وما بعده.

فعدم امتلاكنا أي أثر مكتمل في الموضوع من هذا القرن، أمر يصبح واضحا عندما نطلع على كتابات الأصوليين المتأخرين الذين لا يذكرهم أي

(9) كولسن، تاريخ ص 53.

عمل من هذه المرحلة يمكن عدّه أثرا في أصول الفقه بالمعنى الصحيح. ولا يذكر هؤلاء أيضا أيّ كاتب حجّة يمكن أن نسند إليه عرضا كاملا في النظرية التشريعية. بيد أننا نلاحظ مع ذلك إشارات لا تتواتر إلى عدد من المفكرين من قبيل النظام (ت. 835)، وداود الظاهريّ (ت. 884)، وعيسى بن أبان (ت. 835)، وأصراهم. ولكنهم لم يكتبوا، كما سنرى، أعمالا في أصول الفقه، وذكروا تقريبا باستمرار على أساس أنّهم أتباع المذاهب المغلوطة بل حتّى مذاهب أهل البدع وهي التي سيّمت دحضها.

عندما نعود إلى معاجم الأعلام والكتب المؤرخة للمصنفات، يصبح غياب مثل هذه الآثار في القرن التاسع أمرا أكثر وضوحا. ولكن عند بحثنا عن عناوين تحيل إلى أصول الفقه، يجب أن نكون حذرين، إذ أنّ لفظ "أصول" له مجال واسع في الاستعمال. فابن النديم يذكر مثلاً أنّ الحنفيّ أبا يوسف (ت. 798)، كان مصنفاً لأعمال في الأصول (له من الكتب في الأصول ...). ويعود مباشرة ليشير إلى أنّ هذه الكتب تعنى بمباحث مثل الصلاة، والصوم، والبيع وهلمّ جرا<sup>(10)</sup> وهي مباحث تنتمي كما هو معلوم إلى الفروع. ومن قبيل ذلك ما ذكر عن الشيباني وهو معاصر أبي يوسف وأصغر منه سناً، من كونه صنّف "كتباً في الأصول" حول مباحث مثل، الصلاة والزكاة وما شابهها<sup>(11)</sup>. وعليه فعندما نقرأ أنّ معلّى بن منصور الرّازي (ت. 826) وابن سماعه (ت. 847) قد نقلوا على التوالي أصول أبي يوسف والشيباني<sup>(12)</sup>، فما من شك في أنّ ما نقلاه ليس سوى أعمال في الفروع الفقهيّة لإمامي الحنفيّة المشهورين.

يخبرنا ابن النديم أيضاً أنّ الربيع بن سليمان المراديّ (ت. 884) "روى عن الشافعي كتب الأصول ويسمّى ما رواه المبسوط"<sup>(13)</sup>. ويذكر تاج الدّين السبكي صراحة أنّه كتاب في الفروع الفقهيّة إذ يعنى بمسائل مثل الشعائر الدينيّة والصلاة وأحكام الأسرة ونحن نتوقع هنا حضور كلّ مباحث

(10) ابن النديم، الفهرست (بيروت، 1978)، ص 286.

(11) نفسه، ص 287.

(12) نفسه، ص ص، 286، 289.

(13) نفسه، ص 297.

الفروع<sup>(14)</sup>. ومما له شأن خطير أنّ استعمال لفظ "أصول" في مجال واسع من الكتابات، إذ هو ليس حكرا على أصول الفقه، لم يكن سائدا خلال عصر ابن النديم فحسب، بل حتّى في زمن متأخّر مثل عصر السبكي (ت. 1370). وقد كان لكتاب ابن العفريس (ت. نحو 1010) "جمع الجوامع في نصوص الشافعي"، وهو أثر في الفروع الفقهيّة<sup>(15)</sup>، وقع على السبكي إذ يشير بعد اطلاعه عليه قائلا: "وهو من الأصول القديمة ... فصار الكتاب بذلك أصلا من أصول المذهب"<sup>(16)</sup>.

ورغم أنّه من الممكن في أغلب الأحيان أن نحدّد إن كان لفظ "أصول" يحيل على أعمال في النظرية الفقهيّة أم لا، فإنّه توجد نماذج يكون اللفظ فيها مخادعا مضللا. ولعل كتاب أبي يحيى الساجي (ت. 920) بعنوانه المثير "أصول الفقه"، أن يكون خير مثال على ذلك. فهذا العمل ليس له في الحقيقة أيّة علاقة بالنظرية الفقهيّة، إذ تعنى مباحثه الأساسيّة بالفروع والخلافيات وهي المسائل التي اختلف فيها أئمة المذاهب الفقهيّة ولا سيما أبا حنيفة وتلميذيه ومالكا والشافعيّ وابن أبي ليلى وابن شبرمة وأبا ثور وغيرهم<sup>(17)</sup>. وكذلك لا يداخل أحدنا شك في أثر ابن مرسم الأسواني "جمل الأصول الدالة على الفروع في الفقه" الذي كتب على ما يرجّح في مطلع القرن العاشر، إنّما يعتني بالنظرية التشريعية، غير أنّه في الواقع ليس كذلك، فالسبكي الذي توفرت لديه نسخة من المصنّف عثر عليها في "وقفية" دار الحديث الأشرفيّة بدمشق، قد شعر بأنّه في حاجة إلى أن يفسّر لنا ما قصده بالأصول في العنوان "ونعني بالأصول

(14) تاج الذين السبكي، طبقات الشافعية الكبرى، 6 أجزاء، الطبعة الثانية. (أعيد طبعه، بيروت، د.ت)، ج 1: ص 277.

(15) انظر الإحالة رقم 13. مثلها أبي بكر هداية الله الحسيني، طبقات الشافعية، تحقيق عادل نويحيض (بيروت، 1979)، ص 90، حيث تجد إحالة على باب الطهارة، وهو باب لا مكان له في مصنفات أصول الفقه.

(16) السبكي، الطبقات، ج 2 - ص 227. يعالج الأثر كما هو واضح الفروع الفقهيّة لأن السبكي يشير إلى أنه يملك بحوزته نسخة غير تامة من العمل "إلى حدود باب التقليل".

(17) السبكي (نفسه ج 2: ص 226) يصف العمل بأنه يهتم بـ "الفقه والخلافيات"، انظر أيضا عبد الله مصطفى المراغي، الفتوح المبين في طبقات الأصوليين، 3 أجزاء. (القاهرة، د.ت). ج 1، ص 177.



نصوص الشافعيّ ... وذكر أنّه اختصره من كتب الشافعيّ وقد أجاد فيه تلخيص النصوص، وربما اعترض على آرائه كمل فعل في باب الوصيّة" (18).

فإن أخذنا الآن بعين الاعتبار، الغموض الذي يحيط باستعمال لفظ "أصول" أدركنا أنّ القرن التاسع لم ينتج أيّ عمل من الأعمال يحمل الخصائص الكاملة المميّزة لأصول الفقه (19). ففي مئات العناوين وإحالات معاجم الاعلام وتاريخ مصنفاتهم المنتمية إلى القرن التاسع، لا توجد أيّة إشارة إلى مثل هذه الأعمال. والقاضي النعمان يؤكد في معارضته لأصول التفكير السني التي تعود إلى نحو منتصف القرن العاشر، المعلومات التي وفرتها معاجم سير الاعلام ومصنفاتهم (20). بل إن كلّ ما سنجدّه في المصادر، إنّما هو كتب فرديّة، جداليّة بالأساس، حاملة لعناوين من قبيل "في إثبات القياس" و"نقض إثبات القياس" و"اجتهاد الرأْي"، و"خبر الواحد"، و"الإجماع"، و"الخصوص والعموم". فعيّسى بن أبان مثلاً كتب في القياس واجتهاد الرأْي (21) وقاسم بن سيار (ت 889) كتب أيضاً مصنّفين، أحدهما في آحاد الأخبار والآخر في الرد على المقلّدين (22). والمؤلفون الذين تُنسب إليهم مثل هذه الكتبيّات المخصوصة عرفوا بتورطهم في الجدل الذي نفّس كثيرًا في القرن التاسع. ويبدو أنّ الغاية من هذه الكتب، كما تشير إلى ذلك عناوينها، هي الدفاع عن موقف فقهيّ - أو ربّما بما اتّصل به من موقف كلاميّ - دون غيره، ولكن ليس لوضع منهجيّة

---

(18) السبكي، الطبقات، ج2 : ص 108 تشير إلى أنّ كلمة "أصول" كانت تعني أحياناً "أمهات الكتب" أو "المأثور منها"، انظر شمس الدّين الذهبيّ، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط وأكرم البوشني، 23 جزءاً (بيروت، 1986)، ج15 : ص 438، حيث يتحدّث الذهبي هن رواق أبي عبد الله محمد الصقار وهو أبو العبّاس المصري الذي خان صاحبه واختزل عيون كتبه وأكثر من خمس مائة جزء من أصوله.

(19) تشير هنا إلى أنّ الشافعي لا يعرف مصطلح أصول الفقه : واستعماله لكلمتي "أصل" أو "أصول" لا يحمل الدلالة الحافّة التي علقت بها لاحقاً. ويبدو أنّه وسم أثره بعنوان هو "الكتاب". ولم عرف عمله باسم الرسالة إلا في مرحلة متأخّرة، والراجح أنّه مرّ بمرحلة انتقالية عرف أثناءها بكتاب الرسالة. للوقوف على شواهد حول العنوان الأصليّ للعمل، انظر، قدّوري، ترجمته للرسالة، الفقرات، 96، 322، 573، وفي أماكن متعدّدة.

(20) اختلاف أصول المذاهب، تحقيق مصطفى غالب (بيروت، 1973).

(21) ابن النديم، الفهرست، ص 289.

(22) السبكي، الطبقات، ج2، ص 78.

شرعية مبنية بناء دقيقا عن قصد وترو، يكون سبب وجودها الصريح هو الكشف عن شريعة الله، كما أعلن ذلك لاحقا. وعلى كل حال فمما هو بالغ الأهمية أننا لا نعثر على أية إشارة إلى أن فقيها من الفقهاء قد كتب، سواء في مصنف أو أكثر، في هذه المسائل جميعها، فضلا عن الكتابة في كل المباحث المدرجة تحت الأصول. ويمثل داود بن خلف الظاهري استثناء إلى حد ما، إذ ألف عددا من الأعمال في معارضة معتقدات متنوعة تمسك بها غيره من الفقهاء. غير أن هذه الأعمال، كما يشير إلى ذلك قول زيهري محقا، إنما هي "مسائل وضعت لتتداول ضد آثار الحنفية لرد الشكوك الكلامية التي تحيط بالمواقف المائلة نحو الأخبار<sup>(23)</sup>". ومن الجدير بالاهتمام أنه ضمن الأعمال التي تُنسب إلى داود مقالة عنوانها "الأصول". ومع ذلك يدرج ابن النديم العمل وسط العناوين المتعلقة بالفروع الفقهية<sup>(24)</sup>. ويمكن أن نستخلص أن العمل لم يعتن بأصول الفقه من كون أبي سعيد الرقي وهو أحد تلامذته له هو أيضا أثر يحمل عنوان "الأصول" على مثال مصنف داود وهو يحتوي مائة فصل (كتاب). وبضيف ابن النديم بعد سرده لهذه الكتب في ترجمة مصنفات إمام الظاهرية، وهي تعتني كما هو واضح بالفروع، قائلا: "إنه لا حاجة بنا إلى ذكرها [هنا]"<sup>(25)</sup>.

إن الرأي الذي اقترحنه والقاضي بخلو القرن التاسع من أعمال في أصول الفقه يجد ما يدعمه أكثر في طريقة استعراض كتاب التراجم لهذه الحقبة مقارنة بطريقتهم في القرون اللاحقة. فأصحاب تراجم الأعلام لم يستعملوا قط مصطلحات دالة على معارف مخصوصة بالنظرية الشرعية لتمييز مصنفي القرن التاسع. وهذه الأوصاف مثل "أصولي" و"كتب في الأصول" و"برع في الأصول" و"كان أعلم الناس بالأصول"، إنما كانت جميعا، مع استثناء جزئي

(23) قول زيهري، الظاهرية، ص ص، 34 - 35.

(24) ابن النديم، الفهرست، ص 303.

(25) نفسه، ص 306، انظر أيضا السبكي، الطبقات، ج 2: ص 46.

بسيط<sup>(26)</sup>، غائبة في ما كتب عن القرن التاسع. واللافت أنه بمجرد ما يتحول كتاب التراجم إلى مؤلفي القرن العاشر تصبح هذه الأوصاف ليست متواترة فحسب، بل تغدو هي المعيار المعهود فعلا. ويضاف إلى ذلك ما نلاحظه في المستوى البيداغوجي، فإذا كانت هذه الجمل التي هي من قبيل "كان يأخذ الأصول عن فلان..." لا حصر لها في تراجم أعلام القرن العاشر وما بعده، فإنها كانت غائبة بشكل واضح في تراجم أعلام القرن التاسع.

ونضيف إلى ما تقدم، أن رسالة الشافعي قلما ذكرت في سياق القرن التاسع وحتى إن أشير إليها فإنما يكون ذلك عرضا. ففي الأدبيات الضخمة المتعلقة بالحركة الفقهية في القرن التاسع، توجد ثلاث إحالات مشهورة على الأثر في المصادر، أعيدت إحداها حرفيا مرارا. أما الإحالة الأولى فببت في أقوال ابن حنبل حيث يزعم أنه استحسن أين الرسالة وأشار على ابن راهويه بها<sup>(27)</sup> (ت. 853). بيد أن هذا الإستحسان قد نقض مرارا بأقوال أخرى لابن حنبل ذاته حيث تحاشى الأثر على ما يشاع. فعندما سأله المروزي تلميذه، إن كانت الرسالة جديرة بالدراسة، يقال إنه أجاب بالنفي وأضاف أنها محل ريبة دينيا<sup>(28)</sup>. وأما المثال الثاني فيخصّ أبا عليّ الزعفراني (ت. 874)، وهو من أبرز تلامذة الشافعي، يقال إنه "قرأ الرسالة" على عهد شيخه ومع ذلك فمن المرجح جدا أنه اطلع على المصنّف في نسخته القديمة، ومنذ ذلك الوقت عرف الزعفراني عموما بكونه ناقل آراء الشافعي القديمة وهي آراء يحتمل أنه

(26) الاستثناء هو وضع حسين بن عليّ الكرابيسي (ت 859 أو 862) وقد وصفه أبو عاصم العبادي في "طبقات الفقهاء الشافعية" (تحقيق قوستافستام إيلدين، 1964)، ص ص 24 - 24) بكونه "أحد الفقهاء الأول الذين لهم معرفة بالأصول" ووصفه أبو إسحاق الشيرازي في طبقات الفقهاء (تحقيق إحسان عباس [بيروت، 1970] ص 102) بأنه "صنف كتباً عديدة في أصول الفقه وفروعه"، انظر أيضا الذهبي، السير، ج 12 : ص 78 ص 81، وينبغي أن نشير مع ذلك إلى أن المصادر المتأخرة لا تذكر أي عمل للكرابيسي في هذا المجال. والحق أن أوفى ترجمة لسيرة الكرابيسي قد أوردها السبكي (الطبقات، ج 1، ص 251 - ص 256)، وهي لا نقرنه بأصول الفقه، باعتباره مؤلفا ولا تلميذا.

(27) محمد بن أبي حاتم الرازي، أدب الشافعي ومناقبه، تحقيق عبد الغني عبد الخالق (القاهرة، 1953)، ص ص 61 - 62.

(28) محمد بن أبي يعلى الفراء، طبقات الحنابلة، تحقيق م.ح. الفقي، جزءان (القاهرة، 1952)، ج 1 : ص 57.

وضعها في الحجاز والعراق، قبل أن يقيم في النهاية بمصر حيث يعتقد أنه كتب الرسالة الجديدة (29). وأمّا الإحالة الثالثة وهي كثيرة التردّد فإنما هي قول المزمي "أنا أنظر في كتاب الرسالة منذ خمسين سنة ما أعلم أنني نظرت فيه مرّة إلا وأنا أستفيد شيئاً لم أكن عرفته" (30). نوّد مع ذلك، أن نسارع بالجزم بأنّ هذه الإحالات على الرسالة إنما هي قليلة نسبياً وليس الحصول عليها من المصادر بيسير هيّن.

ومن العجيب فعلاً، وهو أقل ما يمكن قوله، أن تكون "الأصول"، وهي التي يفترض أن تكون معدلة لأرغنون أرسطو، قد تمّ تجاهلها طيلة قرن من الزمان اعتبر من أكثر مراحل تاريخ الثقافة الإسلامية نشاطاً وحركيّة. بل إن من أعظم الشواهد التي تدلّ على هامشيّة الرسالة، الغياب التام لأيّة شروح أو مختصرات معاصرة لها. وكان ذلك في زمن، وهو ما بين التشديد عليه، صارت الشروح والمختصرات فيه ظاهرة شائعة متداولة. ثمّ إنّ منذ أن لاح القرن العاشر في الأفق، واجهتنا فجأة خمسة شروح للرسالة على الأقل، بل أكثر من هذا العدد لاحقاً.

إنّ العمل الوحيد المعروف عندنا والمزعوم شرحاً للرسالة، هو أثر المزمي الموجز (ت. 878) "كتاب الأمر والنهي على ما عني الشافعي" (31) ولعلّ الجدير بالاهتمام أنّ هذا العمل ليس تذييلاً على بعض فصول الرسالة وإنما على كتاب الشافعيّ "كتاب صفة نهى رسول الله" وهو يمثل أقلّ من صفحتين من كتابه في الفروع "الأم" (32) الذي يحوي أجزاء عديدة. فالجزء الأعظم من أثر المزمي (وهو يشتمل إجمالاً على عشر صفحات) قد انزاح تماماً

(29) السبكي، الطبقات، ج 1 : ص ص 25 - 251.

(30) انظر على سبيل المثال، أحمد بن الحسين أبا بكر البيهقي، مناقب الشافعيّ، تحقيق أحمد صقر، جزءان (القاهرة 1971)، ج 1 : ص 236، والسبكي، الطبقات، ج 1 : ص 242.

(31) شرح المزمي، حققه وترجمه روبرير برونشفيك في "كتاب الدفاع عن المزمي"، نشرية الدراسات الشرقيّة (1945 - 46) : ص ص 145 - 194، وفي النص العربي ص ص 153 - 163.

(32) تحقيق محمد زهري نجار، 8 أجزاء (القاهرة، 1961)

عن مهمته ليتحول إلى عرض لرؤيته الخاصة في الموضوع (33). ومن حسن الحظ أن تجاوز كتاب المزني صروف الزمان ووصل إلينا لنتمكّن من تأكيد طبيعة الأولوية. فأن يكون المزني أبرز اتباع الشافعي، قد شرح للشافعي مثل هذا الباب الهزيل في الفروع الفقهيّة، وتجاهل الرسالة برمتها، إنما هو أمر يحدث عن نفسه بنفسه.

ثمّ إنّنا لا نجد أيضا في هذا القرن أية معارضة للرسالة (ونشير مرة أخرى إلى أنّه قرن كان طبعه المميّز هو شدّة تخطئة العلماء بعضهم البعض الآخر - وكان يوجد بالضرورة عديد من العلماء وبعض المذاهب يرفضون ما كان الشافعي بصدد تدوينه في أثره بل يستنكرونه استنكارا. إذ كان ثمة أهل الرأي وغلاة المحدثين (34) على سبيل المثال من الذين تضاربت اعتقاداتهم مع ما كان الشافعي قد عبّر عنه في رسالته. ومرة أخرى لا نجد أيّ أثر لأيّ هجوم صريح على الكتاب. غير أننا نلاحظ، من جديد أنّه ستطالعنا فعلا بعض الردود في القرن العاشر وهو ما سنقف عنده لاحقا.

فكون الرسالة لم تلق أين رد في القرن الأوّل من حياتها، فذاك يزيد من أهمية النقد والرد اللذين واجههما منهج الشافعي في الفروع الفقهيّة. فالحنفيّ بكّار بن قتيبة على سبيل المثال (ت. 884) كتب نقدا ضدّ نقد الشافعي لأبي حنيفة (35). ومحمّد بن عبد الحكم المصريّ (ت. 881) الذي تخلّى عن الشافعيّة ليلحق بصوف المدرسة المالكيّة، قد نقد أستاذه الأوّل في كتاب عنوانه "الردّ على الشافعيّ فيما خالف فيه الكتاب والسنة" (36). ويمكن أن نحكم من خلال العنوان بأن الأثر قد يكون قد اعتنى ببعض أحكام الشافعيّ في الفروع الفقهيّة

---

(33) الصفحات 153 - 156 (السطر 4) من كتاب "الأمر والنهي" هي التي تعتني فحسب بفحوى معتقدات الشافعي "ما عني" وإن كانت حتى الصفحات 153 (السطر 20) - 156 تمثل رؤية المزني نفسه لا رؤية الشافعي.

(34) حول أهل الحديث وأهل الرأي، انظر قولدزيهر، الظاهرية، ص ص 6 - 19، شاخت، أصول : ص ص 36 - 81، ص ص 253 - 257، وفي أماكن عديدة.

(35) زين الدين قاسم بن قطوبغا : تاج التراجم في طبقات الحنفيّة (بغداد، 1962)، ص ص 19 - 20.

(36) الذهبي، السير، ج 12 : ص 500، لبسكي، الطبقات، ج 1 : ص 224، أغلب التراجم ترجع الموقف النقدي الذي يتخذه المزني إزاء الشافعي إلى الخلاف الشخصي بين الرجلين.

دون سواها. هذه الأحكام يبدو أنّ المصريّ لم يكن ليجد لها أيّ أساس في الكتاب والسنة. ولما كان المصريّ والشافعيّ متفقين بشكل واضح على دور مصدري التشريع الأساسيين، وكان الجدل حول حجّية الأصول المنهجية مسألة متأخرة، وجب علينا أن نعتبر الكتاب قد اعتنى بقضايا من الفروع الفقهيّة<sup>(37)</sup>. ولذلك فلسنا في حاجة إلى تأكيد أهميّة كون الرسالة لم تشتمل تفسيراً ولا نقداً في حين كانت فروع الشافعيّ الفقهيّة تستقطب كليهما.

### III

وهكذا، فإن نحن افترضنا أنّ الرسالة هي أوّل محاولة في التنظير الشرعيّ وأنّ الشافعيّ هو أبو علم أصول الفقه<sup>(38)</sup>، فإن فرضيتنا ستتحدّها الشواهد النصيّة الموثقة في المصادر. ولذلك فإنّه من المجدي أن نسأل هذه الفرضيات ولا سيما طريقتنا المعهودة في تقبل الرّسالة وتحديد طبيعتها. بل لن يكون من الخطأ إطلاقاً مسائلة الكتاب إن كان يعدّ حقاً عملاً في أصول الفقه.

وكنا قد ألمعنا إلى أنّ الرّسالة التي نعرفها الآن تمثل النسخة الجديدة أو الأخيرة للأثر، تلك التي كتبها الشافعي بعد أن استقرّ في مصر. ورغم أنّه لم يصلنا إجمالاً شيء عن الرسالة القديمة، فإنّه يعتقد أنّها "كتبت في الأصل تبريراً لسيادة سلطة السنة النبوية"<sup>(39)</sup>. وهذا ما ينسجم تماماً مع ما نعرفه عن إنجاز الشافعيّ المعرفيّ، ونعني بذلك أن هدفه النهائي كان حصر مصادر التشريع في السنة النبوية إلى جانب القرآن. فتميّز الرّسالة القديمة المذكورة آنفاً يبدو أمراً صائباً إن نحن قارنا النسخة القديمة بالجديدة إذ هذه النسخة الجديدة هي عمل يسيطر عليه الحديث النبويّ. بمعنى أن التركيز على الأخبار النبوية في التشريع

(37) إذن هل يجب أن نأخذ بكتاب أبي زكريا الكنانيّ (ت. 902) الحجة في الردّ على الشافعيّ، انظر فوات ساذحين، تاريخ الأدب العربي (بالألمانية) (لين، 1967) 9 أجزاء. ج 1 ص 475 ص 485.

(38) من الهام الإشارة إلى التغيير في العنوان الذي طرأ على ترجمة قُدوري للرسالة، ففي أول نشر لها سنة 1961، كان العنوان الفقه الإسلامي : رسالة الشافعيّ ولكن عندما نشرت سنة 1987 صار عنوانها ذا دلالة هامة، رسالة الشافعي في أصول الفقه : كتاب في أصول الشريعة الإسلامية.

(39) قُدوري، الرّسالة، ص 41.

يمثل موضوعها الأساسي والمطرد. وفي طبعة كيلاني (40)، وهي أكثر الطبعات جدّة، نعثّر على ما يقارب 130 صفحة من مجموع 257 تهتم بمسائل كثيرة تتعلّق بالحديث. وتمثّل بحق اثنتي عشرة صفحة على درجة كبيرة من الأهمية، مقطعا مستقلا يعتني بآيات قرآنية يراها الشافعي تثبت ضرورة اتخاذ المسلمين الرسول أسوة والتقيّد بسنّته. وحتىّ عندما تناقش المسائل الأخرى مثل "الاستحسان" و"القياس" يبقى الموضوع المتسلل باستمرار هو ذاته : لا بدّ أن يعتمد التشريع والفكر الفقهي. بل إنّه حتّى عندما تناقش القضايا اللغويّة، مثل قضية (الخاص / العام)، فإنّها تطرح بالأساس لغاية الاستدلال على أنّ السنّة بإمكانها بل عليها أن تخصص القرآن وتبيّنه. وأمّا المسائل الأخرى التي اعتنى بها الشافعي فلم تناقش لذاتها وإنما لتوضيح علاقتها بالسنّة مثلا. فعرض نظرية النسخ على سبيل المثال كانت الغاية منه رسم العلاقة بين القرآن والسنّة عندما يكون بينهما تعارض.

وفي نهاية التحليل، ظهرت الرسالة لتقدّم عددا من القضايا : (1) الشرع يجب أن يستمد من النصّ المقدّس المنزل، (2) سنّة الرّسول تمثّل وحيا يقيد شؤون الشريعة، (3) لا يوجد أيّ تعارض بين السنّة والقرآن أو بين الآيات والأحاديث داخل كلّ نصّ منهما، (4) الدليلان يكمل أحدهما الآخر تأويليّاً، (5) الأمر الشرعيّ الذي يصدر عن نصّ غير مبهم ومنقول بالتواتر، هو أمر قطعيّ لا يحتمل الخلاف، أمّا الأمر المستخرج بواسطة الاجتهاد والقياس فيمكن أن يكون محلّ خلاف. وأخيرا، (6) طرق القياس والاجتهاد تراجع بالرجوع إلى النصّ والتزام الدقّة.

إنّ عرض الشافعيّ هذه المقترحات، يبقى في أحسن الأحوال عرضا أوليّاً بقدر ما هو غير منظم في اتجاه معيّن، فالرسالة لا توفر ماديا إلّا القليل فيما يخصّ البناء المنهجيّ لعلم الأصول. وحتىّ الباب المتعلّق بالتفكير الفقهي (القياس والاجتهاد) الذي قد يعتبره بعضهم أفضل ما تقدّمه الرسالة إلى جانب عنايتها بالسنّة، فإنّه باب سطحيّ ولا يكاد يوفر تفسيراً ملائماً للطريقة التي

مكنت الشافعي من الوصول إلى أحكامه الفقهية أو كيف يمكن لفقيه آخر أن يتعلم من الشافعي طريقته في النظر في الشريعة<sup>(41)</sup>. وهكذا أقرّ في الأخير، أن المقصد العام من أصول الفقه هو تحديد الأحكام / الأوصاف في المنهجية التي بواسطتها تستخرج الأحكام الشرعية من الأدلة.

وفي العموم، لا تقتصر الرسالة إلى العمق وتتملص من معالجة القضايا التي تثيرها معالجة مقبولة، فحسب، بل إنها تلغي تماما حشدا من المسائل الجوهرية التي تعتبر لا غنى عنه فعلا في أصول الفقه. فمسائل اللغة الشرعية التي تحضر بمعدل الخمس إلى الربع في المصنفات الأصولية المتأخرة، تكاد تغيب تماما في الرسالة. ثم إنّ المباحث المتعلقة بالإجماع والنسخ والتفكير الفقهي وعلاقة العلة والأثر وغيرها، لا تلقى سوى عناية قليلة، هذا إن وجدت أصلا. وباختصار، إن نحن قاربنا العمل دون تصورات وأحكام مسبقة، فإننا لن نجانب الصواب عندما نسلم العمل بكونه مهموما أساسا بسنة الرسول وباستعمال الحديث في إقامة الشرع. وليس من قبيل الاعتباط فعلا أن ترجمة الرسالة إلى الأردية (الباكستانية) تحمل العنوان التالي "كتاب الرسالة يعني أصول الفقه والحديث"<sup>(42)</sup>.

فمتى ما أعيدت الرسالة إلى حجمها، يصبح من اليسير نسبيا تفسير غياب الاهتمام بها طيلة القرن الذي تلا موت صاحبها. وببساطة لم يكن فيها كبير شيء مما كان يمكن أن يقدمه الشافعي في اتجاه تأسيس أصول الفقه، إذا استثنينا تأكيد أن السنة والقرآن ينبغي أن يؤلفا مصدرين التشريع الوحيين. فإنجازهما كما نراه الآن وكما يبدو أن المسلمين في القرون الوسطى قد رأوه فعلا، يقوم على تأكيده الشديد على أنّ الله ورسوله خصوصا، هما في نهاية الأمر مصدر التشريع. فلو ظهرت أطروحة تحمل قوة مميزة قبل زمن الشافعي، لما اعتبرنا الرسالة إنجازا ذا بال. ولكننا نقدّر رسالته هذا التقدير فعلا

---

41) في إرشاده، ص 157، يلتزم الفخر الرازي الأعذار لما في الرسالة من عيوب، قائل إنّ كل الأعمال الأولى في علم من العلوم تعثر بها بالضرورة بعض النقائص.

42) ترجمة محمد أمجد علي، (كراتشي، 1968).



لأننا أصبحنا ندرك، بفضل ما نملكه اليوم من معرفة، أن أثره هو تأليف غير مسبوق بين أهل الرأي الذين كانوا مترددين في قبول السنة النبوية، وأهل الحديث الذين ازدروا كل تفكير بشري في شؤون الدين. ولكن إذا كانت الرسالة تأليفاً وجمعاً، يوفق بين الفريقين فلم قبلت إذن بمثل هذا النسيان ؟

من الاقتراحات المذكورة سابقاً، تلك التي قدمها الشافعي وتأتي في الرسالة مجتمعة. أما القضايا 1 - 4 فكانت موجهة إلى أهل الرأي، وأما القضية 6 فلأهل الحديث. ولم يقبل أحد من الفريقين، باستثناء الشافعي نفسه وربما ثلثة من الفقهاء غيره (مثل الكرابيسي) <sup>(43)</sup> التأليف بين هذه القضايا جميعاً والتوفيق بينها. وبعبارة أخرى، لم تبهر نظرية الشافعي لا أهل الحديث ولا أهل الرأي، ويبدو أن الشافعي ذاته لم يتحالف مع أي فريق منهما تحالفاً صريحاً. إذ أن فحصاً رصيناً للمصادر يكشف أنه كان يصعب تصنيفه ففعلاً. أما في الأدبيات المتأخرى، فقد اعتبر بطل الأرتودكسية وسنة الرسول معا (ناصر السنة) وهو ما يعنى أنه كان مناهضاً لأهل الرأي (الأمر الذي يندر تأكيد صراحة). بيد أنه توجد الكثير من الإحالات على عكس ذلك في المصادر القديمة والمتأخرة جميعها ولعله من الحكمة تجاهلها. وحتى إن نحن نحينا جانباً الادعاء الذي يشير إلى تشييعه <sup>(44)</sup> فإن الشافعي لم يكن بريئاً كل البراءة في صلته بالمعتزلة. إذ لم يكتف بالاعتراف بمعرفته العميقة بعلم الكلام، بل نجده قد أخذ العلم من شيوخ المعتزلة وخاصة إبراهيم بن أبي يحيى المدني ومسلم بن خالد الزنجي <sup>(45)</sup>. فالفخر الرازي، وهو نفسه شافعي مناهض للمعتزلة، يذكر أن العلماء كانوا مجمعين على أن الزنجي كان معلّم الشافعي ومرشده <sup>(46)</sup>. وبالإضافة إلى ذلك يؤكد أحد الشافعية وهو العابري (ت. 974)، في أثره الذي

(43) انظر الإحالة رقم 23.

(44) ابن النديم، الفهرست، ص 295 "وكان الشافعي شديداً في التشيع.

(45) الرازي، الإرشاد، ص 44، ص 104، وفي الصفحة 66، يتحدث الرازي عن معرفة الشافعي الفائقة بالجدل والمناظرة والمجادلة المنطقية وهي خصال كانت مفقودة تماماً بين صفوف أهل الحديث. انظر أيضاً أحمد بن يحيى بن المرتضى، طبقات المعتزلة، تحقيق. س. ديواله - فيلزر (وايزبادن 1961)، ص 43.

(46) الرازي، الإرشاد، ص 44.

سخره لإبراز فضائل الشافعي ومزايا (المناقب) أن المعتزلي المخلص لمذهبه بشر المريسي، كان صاحب الأستاذ [الشافعي] <sup>(47)</sup>. ونعثر أيضا على إحالة أخرى تربط اسم الشافعي بمعتزلي آخر هو أبو عبد الرحمان البغدادي <sup>(48)</sup>.

وكيفما كان الأمر فإن هذه الصلات مع عدد من المعتزلة تلقى ظلالة من الشك حول الشافعي محدثا أكثر مما تجعله معتزليا، وهو ما لم يكنه بوضوح حتى حسب أكثر أراء أهل الحديث تشددا. فإذا كان الشافعي غير معتزلي وبتعبير أدق غير عقلائي، فإنه بالتأكيد لم يكن من أهل الحديث إذ كل الإحالات في المصادر تشير إلى وجهة واحدة ووجهة واحدة فحسب : كان الشافعي يدافع عن السنة النبوية ولكنه لم يكن قط محدثا ثقة ولا راوية بارزا. إنه محدثا قد خان رفاقه عندما أصر على دور القياس الضروري في الشريعة، وكانت معرفته باعتباره من أهل الحديث مشبوهة وقائمة أعمال القرن التاسع النقدية التي تنكر أهلية الشافعي راوية للحديث، تضم في الوقت نفسه يحيى بن معين، وإسحاق بن راهويه، والقاسم بن سلام بل حتى ابن حنبل على ما يشاع <sup>(49)</sup>. ثم إن البخاري (ت. 870) ومسلم (ت. 875) المحدثين المشهورين لم يأخذا أي حديث عن الشافعي <sup>(50)</sup>. وقد شاع اعتبارهما إياه راوية ضعيفا (كان ضعيفا في الرواية) <sup>(51)</sup>. ويذكر أن ابن حنبل قال لأحد تلامذته إن راوية الحديث ليس به حاجة إلى كتب الشافعي <sup>(52)</sup>.

وهكذا ففيما يبرز الشافعي غير معتزلي، فإنه حتما لا ينتمي إلى جماعة أهل الحديث <sup>(53)</sup> (وصار واضحا أن رواة الحديث من ناحية وأهل الحديث من ناحية أخرى لا يمكن استبدال أحدهما بالآخر، ومع ذلك فإن ما حدث هو أن

---

(47) مذكور في السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 149.

(48) نفسه، ج 1 : ص 222.

(49) الرازي، الإرشاد، ص ص 228 - 229.

(50) السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 4، الرازي، الإرشاد، ص 230.

(51) الرازي، الإرشاد، ص 230.

(52) ابن الفراء، الطبقات، ج 1 : ص 38.

(53) حول معارضة الشافعي لأهل الحديث، انظر شاخت، أصول، ص ص 128 - 129.

الشافعيّ واجه نقدا من الفريقين ولعلّ أبلغ شهادة على تذبذب وضع الشافعيّ داخل حركة القرن التاسع الدينيّة، إنّما هي غياب اسمه بصورة لافتة من قائمتي ابن قتيبة (ت. 889) المشهورتين في أهل الحديث وأهل الرأي<sup>(54)</sup>. وهو غياب لا يمكن أن يفسّر إلّا عندما يضبط موقع الشافعيّ بدقة داخل التصور الإيديولوجي السائد خلال القرن الذي تلا وفاته.

وتبعاً لذلك، يجب أن لا نفاجاً بعدم انتماء الشافعيّ إلى صفوف أهل الرأي ولا إلى صفوف أهل الحديث. فالمزني، الذي اعتبر بالإجماع أكبر اتباع الشافعيّ على الإطلاق إلى حدود العقد الثامن من القرن التاسع، لم ينتم هو أيضاً إلى أيّ الفريقين. فرغم أن المزني كان حقا فقيها بارزا (رأس في الفقه) وبارعا في الجدل، فإنّه باعتباره محدثا كان بعيدا كلّ البعد عن أن يكون جديرا بهذه الصفة<sup>(55)</sup>. فضلا عن أن المزني كانت له ميول قوية نحو الاعتزال، ويذكر الفخر الرّازي أنّه درس الكلام على المعتزليّ المرموق عمرو بن عبيد، ويتفق كلّ العلماء على ميوله الاعتزالية<sup>(56)</sup>. والحق أنّه يعسر أن نتصور ميل المزنيّ، وهو أكبر اتباع الشافعيّ، إلى أهل الرأي حسب رواية المتحمسين من الشافعية المتأخرين، في الوقت الذي كان يفترض أن يكون أستاذه ومرشده أنموذجا لأهل الحديث. فإن أمكن للمزني أن يقف وسط الطريق بين أهل الرأي وأهل الحديث، فإنما سبب ذلك أنّ شيخه المشهور قد وقف هناك قبله.

وحرّيّ بنا اعتبار وضع الكرابيسي في هذه الظروف، وقد توقفنا معه سابقا<sup>(57)</sup>، العالم المتقدّم الوحيد الذي اتّصل اسمه صراحة بأصول الفقه، رغم أنّه لم يسند إليه أي عنوان في هذا العلم. لقد بدا الكرابيسي في ثنايا المصادر

---

(54) عبد الله بن قتيبة، المعارف (كراتشي، 1976) ص ص 216 - 230.

(55) انظر الإحالة رقم 53.

(56) الرّازي، الإرشاد، ص 138. وكذلك، يلمح السكبي إلى ميول المزني المعتزلية (الطبقات، ج 1 : ص 241) حول مهارته مجادلا وافتقاره إلى خصال أهل الحديث. انظر الذهبيّ، السير، ج 12 : ص 492 - 493، ج 14 : ص 371. وأمّا بالنسبة إلى كونه غير معتزليّ، بالمعنى الدقيق للكلمة، فأمر جليّ إذ لا ذكر به في كتب تراجم سير المعتزلة، انظر على سبيل المثال ابن المرنض، طبقات المعتزلة.

(57) انظر الإحالة رقم 23.

عالمًا له من الخبرة ما للشافعي : انضمّ في البداية إلى مذهب أهل الرأي، غير أنّه سرعان ما تطفّن إلى أنّ الحقيقة الشرعيّة لا تكمن في القرآن فحسب وإنما في سنة الرسول أيضًا (58). هذا بالإضافة إلى كونه اشتهر باعتباره أستاذًا أو خبيرًا في علم الكلام (أستاذ في علم الكلام) (59)، ولم يكن حظّه من الحديث بأوفر من حظّ الشافعي والمزني إذ كانت روايته للحديث محلّ ريبة عدد من العلماء المشهورين (60). فأن يكون قد اعتنى بأصول الفقه دراسة وكتابة على نحو ما أنجزه الشافعي والمزني فأمر ممكن جدّا. وأن تحلّ كتاباته، إن وجدت أصلا، سبقا على الشافعي فأمر بعيد الاحتمال، وعلى كلّ حال فقد أخطأت هذه الكتابات السبيل للتأثير في علم الفقه المتأخر.

#### IV

لقد أشير سابقا أنّه خلال القرن التاسع لم يتمّ إنتاج أي عمل في الأصول ولا آية شروح للرسالة أو ردود عليها. في حين عرف القرن العاشر غزارة في إنتاج مصنفات الأصول. ومع بداية القرن العاشر، حدث تحول مذهل في خطاب معاجم الأعلام ومصنّفاتهم، وهو تحول سريع للغاية، حيث صار العلماء يوصفون بالفاظ جديدة مخصوصة جدّا بأصول الفقه، فقد بدوا عندئذ مؤلفين لكتب في الأصول بالمعنى الدقيق تقنيا وفنيا وصاروا يعتبرون "أصوليين" بالمعنى الصحيح، وأصبحت عناوين كتبهم دالة على علم مستقل بل مشهور (61) وفيما يلي قائمة من أوائل الفقهاء الذين بدا في ثنايا المصادر أنهم برعوا في هذا المجال.

(58) السبكي، الطبقات، ج 1 : ص ص 251 - 255.

(59) الشيرازي، الطبقات، ص 102.

(60) نقلا عن السبكي حسب قول الخطيب البغدادي، الطبقات، ج 1 : ص 252.

(61) ممّا هو بالغ الأهمية أنذ عناوين المصنّفات بدأت في هذه الفترة تحمل كلمة "فروع" أيضا، وصارت الفروع والأصول الآن شعبتين مفترقتين. انظر على سبيل المثال، كتاب الفروع لابن الحذاد المصري الذي توفي في 956 م، الذهبي، السير، ج 15 : ص 446. تشير الشواهد في مصادرنا إلى أن ظهور أصول الفقه باعتباره مصطلحا يحيل إلى أعمال كاملة في المسألة، ينتمي إلى بداية القرن العاشر، وليس إلى نهايته، مثلما يوحي بذلك مقدسي، انظر مقالته "علم أصول التشريع عند الشافعي"، ص 5، ص ص 13 و 14.

1 - أبو نعيم بن عدي الأستربادي (ت. 934)، ولا ذكر لأي عنوان له (62).

2 - أبو بكر بن الإخشيد (ت. 938)، المعونة في الأصول (63).

3 - أبو بكر محمد بن إبراهيم الصيرفي (ت. 942)، البيان في دلائل الأعلام على أصول الأحكام (64).

4 - عمر محمد أبو فرج المالكي (ت. 943)، اللّمع في أصول الفقه (65).

5 - أبو منصور الماتريدي (ت. 945) مأخذ الشرائع في أصول الفقه وكتاب الجدل في أصول الفقه (66).

6 - أحمد بن أبي محمد الطبري المعروف بـ ابن القاصّ دون ذكر أيّ عنوان له (67).

7 - أبو بكر محمد بن إسماعيل القفال الشاشي (ت. 948)، دون ذكر أيّ عنوان له (68).

8 - أبو موسى الضرير (ت. خلال 940) له مؤلف في أصول الفقه "يضمّ أجزاء ثمانية" (69).

---

(62) العبادي، الطبقات، ص 55، السبكي، الطبقات، ج 2 : ص ص 242 - 243.  
(63) الذهبي، السير، ج 15 : ص ص 217 - 218، ابن النديم (الفهرستن ص ص 245 - 246) يذكر أنّ المؤلف لم يكمل الأثر.

(64) ابن النديم، الفهرست، ص 300، عبد الحيّ بن العماد، "شذرات الذهب في أخبار من ذهب"، 8 أجزاء. (القاهرة، 1931 - 1932)، ج 2 : ص 325، العبادي، الطبقات : ص 69 : أبو العباس أحمد بن محمد بن خلّكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، تحقيق. إحسان عبّاس، 8 أجزاء. (بيروت، 1977)، ج 4 : ص 199، الشيرازي، الطبقات، ص 111.

(65) ابن النديم، الفهرست، ص 283.

(66) ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص 59.

(67) السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 103، الشيرازي، الطبقات، ص 111.

(68) الشيرازي، الطبقات، ص 112، السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 176 وما بعدها، ابن خلّكان، الوفيات، ج 4 : ص ص 200 - 201.

(69) ابن قطلوبغا، تاج التراجم، ص 86.

- 9 - أبو إسحاق المروزي (ت. 951)، دون ذكر للعنوان (70).
- 10 - محمد بن سعيد بن أبي القاضي (ت. 951)، الهداية (71).
- 11 - أبو بكر محمد بن عبد الله البردعي (ت. 951)، الجامع في أصول الفقه (72).
- 12 - أبو بكر الدابي (ت. 953) "كان عالما بارزا في الأصول" (73).
- 13 - أبو علي الشاشي (ت. 955). الأصول (74).
- 14 - أبو علي الطبري (ت. 951) أصول الفقه (75).
- 15 - أبو بكر الفارسي (ولد نحو 960) كتب مؤلفا ضخما في الموضوع (76).
- 16 - أبو الحسين الطوائفي البغدادي (ت. نحو. 960) دون ذكر للعنوان (77).

ومع تكرار أدبيات أصول الفقه يطالعنا اهتمام مفاجئ برسالة الشافعيّ بعد تجاهل طويل لها. وينجح الكتاب عندئذ في استدرار خمسة شروح تنتمي أربعة منها إلى القرن العاشر وأصحابها هم أبو بكر الصيرفي (78) والقفال الشاشي (79) وأبو الوليد النيسابوري (ت. 960) (80) والجوزكي (ت. 989) (81) وأبو محمد

- 
- (70) الشيرازي، الطبقات، ص 112.
- (71) السبكي، الطبقات، ج 2، ص 159.
- (72) ابن النديم، الفهرست، ص 330.
- (73) جمال الدين عبد الرحمن الأسنوي، طبقات الشافعية، تحقيق عبد الله الجبوري، جزآن (بغداد، 1970 - 71)، ج 2 : ص 113 : السبكي، ج 2 : ص ص 81 - 82.
- (74) بيروت، 1982.
- (75) الشيرازي، الطبقات، 115، السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 217.
- (76) ابن المرتضى، الطبقات، ص 102.
- (77) نفسه، ص 109.
- (78) العبّادي، الطبقات، ص 69.
- (79) الشيرازي، الطبقات، ص 112.
- (80) الأسنوي، الطبقات، ج 2 : ص 472، الحسيني، الطبقات، ص ص 245 - 246.
- (81) قنوري، الرسالة، ص 42.

الجويني (ت. 1046) <sup>(82)</sup> وربما أيضا عبد الوهاب البغدادي (ت. 973) <sup>(83)</sup>. وقد نجحت الرسالة أيضا في استمالة معارضتين على الأقل، إحداها لأبي سهل النوبختي الشيعي (ت. 940) <sup>(84)</sup>، والأخرى لأحد المغمورين هو عبيد الله بن طالب الكاتب ويبدو أنه كان معاصرا للصيرفي <sup>(85)</sup>. وعدا ذلك يبدو أن الرسالة صارت جزءا أساسيا في تعليم الأصول. حيث يذكر مثلا أن أبا الفضل الندروي كان يدرس الأثر في أصفهان خلال منتصف القرن العاشر تقريبا في عهد أبي الوليد بن مهران <sup>(86)</sup>.

ويبدو أن هذا الاهتمام غير المسبوق والقوي بالرسالة وبأصول الفقه خلال النصف الأول من القرن العاشر، قد اقترن ببعض الأعلام الذين مثل ميلهم الفكري نسقا جديدا في تاريخ الدين الإسلامي. وكان أبو العباس بن سريج (ت. 918) واحدا من هؤلاء الأعلام، وهو دون مبالغة، أكثر الفقهاء أهمية في المدرسة الشافعية بعد الشافعي. وللأسف لم يصلنا أي عمل من أعمال ابن سريج رغم أننا، إذا استقدنا مما توفره التراجم والمعلومات المتعلقة بالمذهب، لا نشك في كونه الشخصية الأكثر خطورة في تاريخ الشافعية الأول.

اعتبر ابن سريج على خلاف كل الشافعية بعد الشافعي، إمام المدرسة بالإجماع ودون منازع ومتفوقا كل التفوق على معاصريه من الشافعية وعلى المتقدمين منهم بما فيهم المزني. فقد اشتهر كثيرا، على خلاف المزني، بكونه وفيا للشافعي وتابعه الحق وهو الذي دافع بمفرده عن المذهب وجعله منتصرا

(82) السبكي، الطبقات، ج 3 : ص 186، ص 208.

(83) ابن خلكان، الوفيات، ج 3 : ص 219 وما بعدها.

(84) الذهبي، السير، ج 15 : ص 328.

(85) لم يشرح الصيرفي الرسالة فحسب وإنما كتب نقضنا ضد الكاتب المبطل لأثر الشافعي : انظر ابن النديم، الفهرست، ص 300. لم يكن ننكنا تحديد هوية الكاتب يجب أن نشير إلى أن المصادر تذكر على الأقل ثلاثة أعمال أخرى في نقد الشافعي من قبل مالكيين وحنبلي. أما المالكيين فهما بدر بن محمد القشيري (ت. 955) وأبو الدينوري (ت. بعد 940)، انظر الذهبي، السير، ج 4 : ص 427، ص 537. وأما الحنبلي فهو غلام الخلال (ت. 947)، انظر ابن الفراء، الطبقات، ج 2 : ص 119 - 120. وإن كان من المستحيل تحديد الغاية من هذه الأعمال النقدية أمي فروع الشافعي الفقهية أم أصوله.

(86) السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 241.

على بقية المذاهب، ففي عهده كان الأستاذ الأكثر تأثيراً في الفقه الشافعي، وكان طلبته كثيرين إلى درجة أقرّ فيها بكونه "نشر المذهب" إلى مدى غير مسبوق وقيل أيضاً إنه أول من درّس الجدل الفقهيّ وجمع بين معرفة فائقة بالحديث والفقه، وشأنه شأن الشافعي استطاع أن يجمع كلّ هذا بمعرفة بعلم الكلام دقيقة. ولذلك عرف بكونه "الشافعي الصغير" واعتبره الكثيرون مجدّد القرن الرابع للهجرة في حين نسب الشافعيّ إلى القرن الثالث (87).

ورغم أنّه لا دليل على أنّ ابن سريج وضع مصنّفًا كاملاً في أصول الفقه، فيبدو أنّه تمثّل كل المسائل في الموضوع من داخل المدرسة الشافعية ومن خارجها. فقد جادل بحماسة المدرسة الظاهرية ممثلة في داود وابنه محمّد في قضايا منهجية التشريع. ويذكر أنّه كتب، وهو على فراش الموت، رسالة من خمس عشرة صحيفة وجهّها إلى فقهاء شاش وفرغانة حيث عرض ما يمكن أن يكون مجمل أصول المجتهدين المشهورين آنذاك، وهم : الشافعي، ومالك وسفيان الثوري، وأبو حنيفة وتلميذاه، وداود (88). غير أنّه ذكر فعلاً أن ابن سريج نفسه، لم يكن ليكتب عملاً في الأصول بالمعنى الصحيح رغم العناية العظيمة التي وجدها عند مؤلفي التراجم.

ومع ذلك فإن المؤلفين الأوائل من الشافعية والمتقدمين على من سواهم الذين كتبوا حقاً أثراً كاملاً في الأصول إنّما هم تلامذة ابن سريج. ومن هؤلاء التلامذة، من كانوا أكثر الشافعية شهرة خلال النصف الأول من القرن العاشر (89)، وهم ابن حيكويه (ت. 930)، وإبراهيم المروزيّ (ت. 951)، وأبو بكر الفارسي، وابن القاصّ وأبو بكر الصيرفيّ، والقفال، على سبيل الذكر لا

(87) حول ابن سريج، انظر المصدر السابق، ج 2 : ص ص 87 - 96، الذهبي، السير، ج 14 : ص ص 201 - 204، ابن خلّكان، الوفيات : ج 1 : ص ص 66 - 67، العبادي، الطبقات : ص ص 62 - 63، ابن العماد، الشذرات، ج 2 : ص ص 247 - 248.

(88) ذكره السبكي (الطبقات، ج 2 : ص 307) نقلاً عن المؤرخ علي بن حسين المسعودي. وكان السبكي يملك بحوزته نسخة من الرسالة.

(89) الشيرازي، الطبقات، ص 109.



الحصر<sup>(90)</sup> ورغم أنهم جميعاً انتموا إلى الجيل الأول من العلماء الذين ألفوا في الأصول، فإن الصيرفي والشاشي أوليا عناية خاصة عند كتاب التراجم والأصول المتأخرين حيث برزا باعتبارهما أعظم كاتبين في الموضوع. فالصيرفي وهو أول شارح للرسالة، لم يعد صاحب "مصنف غير مسبوق في الأصول" فحسب بل أيضاً "أكثر العلماء معرفة بأصول الفقه بعد الشافعي"<sup>(91)</sup>. ثم إنَّ القفال كما رأينا سابقاً، كان صاحب شرح للرسالة وله في نفس الوقت رسالة في النظرية الفقهية، كتب كسابقه في الجدل الفقهي<sup>(92)</sup> فإن يكونا قد اشتهرا بكونهما أصوليين، ومحدثين، ومتكلمين ومجادلين فقد تنكرا لانتمائهما إلى طريقة ابن سريج الذي تمكّن من كل هذه العلوم وجعلها في خدمة الشريعة.

لقد انتقل إرث ابن سريج عبر القفال إلى أبي محمد الجويني، آخر من نعرف من شراح الرسالة. وكان أبو محمد يأخذ الحديث والفقه عن القفال وذكر أنه لم يحصل على الإجازة إلا عندما حذق طريقة أستاذه القفال ونقصد المنهج وطريقة التعامل مع الشريعة الخاصة بفقهاء دون سواه<sup>(93)</sup>، ولهذا يستبعد أن تكون نشأة أصول الفقه من قبيل الطفرة التاريخية ومن ثمّ هذه العناية غير المسبوقة بالرسالة، تزامن مع ظهور جماعة من العلماء المنتمين إلى جيلين تزامنت متعاقبين توفر لهما الجمع بين العلوم النقلية والعقلية وهو جمع ليس له سابقة في الفكر الإسلامي بل تبين أنه كان حاسماً كأقصى ما يكون<sup>(94)</sup>.

(90) حول ابن حيويه، انظر الذهبي، السير، ج 15 : ص 379. وحول المروزي، "وين القاص"، والصيرفي، والشاشي، انظر الشيرازي، الطبقات، ص 111 - 112، ابن العماد، الشذرات، ج 2 : ص 339، ابن خلكان، الوفيات، ج 4 : ص 199. حول أبي بكر الفارسيانظر ابن المرتضى، الطبقات، ص 102.

(91) ابن خلكان، الوفيات، ج 4 : ص 199، السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 170.

(92) ابن خلكان، الوفيات، ج 4 : ص 200 - 201.

(93) السبكي، الطبقات، ج 3 : ص 208، ابن العماد، الشذرات، ج 3 : ص 261 - 262.

(94) أن يجمع فقيه من القرن العاشر بين معرفة واسعة بمدرستي أهل الرأي من ناحية وأهل الحديث من ناحية ثانية فذاك ما يعتبر حتى القرن الرابع عشر أمراً مرموقاً. والسبكي على سبيل المثال، يشير بوضوح إلى مثل هذا الجمع، انظر طبقاته، ج 2 : ص 79، ص 81.

لنعد مرة أخرى إلى القرون السابقة لنلقي أضواء إضافية على السؤال التالي :  
 لم فشلت نظرية الشافعيّ وهي على ما هي عليه من تجديد في استمالة أتباعه  
 خلال ما قارب القرن من الزمان ولم يزدهر علم أصول الفقه إلاّ بعد قرن من  
 موت مؤسسه المفترض ؟

فلنبداً بالقرن الثامن الذي شهد المراحل الأولى في تطور الفقه والتشريع  
 الإسلاميين. إنّ دراسات شاخت وقولد زيهر وغيرهما قد بيّنت أن القرن الثامن  
 قد انفتح بازدهار حركة تدعو إلى إعمال العقل هي المشهورة بمدرسة "الرأي"  
 غير أنه قامت في أواسط نفس هذا القرن حركة منافسة تشدّد على دور النقل  
 ومن هنا ظهر الشافعي على الساحة باعتباره عالماً مستقلاً، وكانت حركة أهل  
 الرأي قد بدأت في الأفول، وكان ذلك نتيجة التزايد السريع في حجم الأحاديث  
 النبوية التي تسرّبت إلى المذاهب الفقهيّة، ولعلّ فروع الشيباني الفقهيّة تعرض  
 أفضل من غيرها هذه المرحلة من التطوّر حيث مثّلت الأحاديث عنصراً هاماً  
 في التشريع دون أن يكون الوحيد. ومع الشافعيّ أصبح القرآن والسنة، كما  
 رأينا، مصدرَي الشريعة النهائيين. فالرأي، باعتباره عنوان العقل ودليل الميول  
 النفعية، تم إبطاله تماماً ومن هنا معارضته العنيفة للاستحسان. وهذا هو  
 بالضبط الموضع الذي بدا فيه الشافعي فقيهاً مستقلاً. ففي أثناء رفضه الرأي  
 مطلقاً وإصراره على سلطة القرآن والسنة النبويّة، خلّص بعض العناصر من  
 الرأي وصاغها في إطار حجج يمكن أن يتمّ توظيفها في الشرع ما دامت  
 فرضياتها قد استمدّت من الوحي فقط.

لقد تمّ التأكيد نسبياً منذ موت قولدزيهر، على أن القرن التاسع كان نشيطاً  
 وحاسماً في تاريخ التشريع الإسلامي مثل القرن الثامن تماماً ولعلّ انشغالنا بما  
 توصّل إليه شاخت من نتائج يجعلنا نميل إلى التقليل من دور الحركات الفقهيّة  
 في القرن التاسع وأثرها في النظرية التشريعيّة الإسلامية وفي الأحكام الفقهيّة  
 الفرعيّة للقرون اللاحقة.

لم يمثل الشافعي بالتأكيد في أية حال من الأحوال، أوج الفقه وعلم التشريع الإسلاميين إذ هو قد ألقى نفسه في مكان ما وسط مرحلة النشوء، وسط الطريق بين وضع البداية حيث الفقه على حالته الطبيعية الأولى خلال العشرينات المبكرة من القرن الثامن والتشكل النهائي للمذاهب الفقهية مع بداية القرن العاشر. أما الشافعي فإنه لم ينجح لا في إقصاء الرأي من مجال التفكير الشرعي ولا في جعل السنة مسلماً بها مطلقاً. فخلال القرون التي تلت وفاته واصل أغلب الحنفية والمعتزلة دون شك تحت أشكال مختلفة الدفاع عن دور التفكير الإنساني في الشريعة.

لقد حدث تطور أعظم بعد الشافعي وأبعد تأثيراً بكثير وبدا ذلك من خلال الحركة المناهضة للرأي ممثلة في ابن حنبل وداود بن خلف الظاهري وغيرهما وفيما استحسنا مذهب الشافعي، فإنهما ذهباً أشواطاً أبعد في تشديدهما على مركزية النصوص المقدسة وعلى النفور من التفكير البشري غير أن موقفيهما من التفكير العقلي، ولعله أن يكون خير مؤشر شرعي لاختبار ميولهما، لم يكونا في أية حال من الأحوال متماثلين. فابن حنبل على ما نستشف من فروعه الفقهية، لم يجز التعويل على القياس إلا في الحالات القصوى<sup>(95)</sup>، وأما داود فيرفضه رفضاً مطلقاً<sup>(96)</sup>.

ويبرز هنا نموذج واضح : أسلاف الشافعي من الفقهاء يعمدون إلى "آرائهم" مع عناية متفاوتة بالسنة. أما الشافعي فيسوي الرأي بالقياس ويوكل له دور المساعد للأدلة المنزلة رغم أنه يبقى جزءاً أساسياً في منهجيته. وأما ابن حنبل فقلماً يلجأ إلى القياس بل هو على الأصح لا يعتمد إليه. وأما داود فيرفضه تماماً ويعتمد قراءة حرفية للقرآن والسنة. وهكذا تحدد موقف الشافعي زمناً وعقيدة في الوسط بين "الرأي" المبكر المتحرر، والظاهرية المتأخرة المحافظة.

(95) سوزان سباكتورسكي، "فقه أحمد بن حنبل"، مجلة الجمعية الأمريكية الشرقية (JAOS) عدد 102، (1982) : ص ص 461 - 465.

(96) حول تفسير موجز لمبادئ داود الظاهري، انظر قولدزيهر، الظاهرية، ص ص 27 - 39.

فعلى عكس النموذج الذي تطوّرت الحركة السنية في إطاره خلال القرن التاسع، بدأت الحركة العقلية تنحو نحو الأفول ولا سيما بعد المحنة على ما هو مشهور. وانطلاقاً من هذه المرحلة، اقترب أهل الرأي من أهل الحديث أكثر ولكن بمعنى واحد فقط : لم يعد بوسعهم أن ينكروا أنّ الكتابة المقدسة هي أسّ الشريعة المطلق وأجبروا على الخضوع للأمر الإلهي باعتباره الحكم الأول والأخير في شؤون البشر الشرعية، ومن ناحية أخرى اضطرّ التيار التقليدي إلى تقديم بعض لتنازلات.

وقد تجاهل الحنابلة مثل غيرهم، نفورهم القديم من القياس وصارت منهجيّتهم الشرعية قابلة للتبادل إجمالاً مع منهجيّة اتباع المدارس الفقهيّة الأخرى. ومن الأهمية بمكان أن أولئك الذين لم يقدّموا هذا التنازل مثل المغالين من أهل السنة شأن الحشوية والظاهرية، قد حكم عليهم بالزوال والإقصاء في نهاية الأمر (97).

وبموت الشافعي ولفترة زمنيّة طويلة بعده، لم تلق أطروحته الوسطيّة سوى أنصار قلّة نسبياً. فإن نحن عدنا إلى السبكي وهو صاحب أوفى ترجمة لأعلام الشافعيّة (98). وجدنا أنّ قائمة أنصار الشافعيّ "الأصحاب" لا تتجاوز الواحد والأربعين بما فيهم بعض الفقهاء مثل ابن حنبل وأبي ثور (ت. 841)، وعبد الحكم المصريّ وابن راهويه (99) من الذين لم يسايروه في دروسه، بل كانت لهم طرق خاصة بهم وكثير غير هؤلاء قد نسبوا إلى الشافعيّ ببساطة دون أن نملك أيّ شاهد يؤكّد أنهم أخذوا عنه أكثر من شيء من الفقه والحديث. أمّا أتباعه الذين ماتوا (حوالي 912) دون أن يكونوا قد اتصلوا به مباشرة

97 انظر وائل بن حلاق، "هل أغلق باب الاجتهاد؟" المجلّة الدولية للدراسات شرق الأوسطية I.J.M.E.S عدد 16، (1984) : ص ص 7 - 10، وحول الحشوية، انظر أ.س، هالكن، "الحشوية"، مجلة الجمعية الأمريكية الشرقية (JAOS)، عدد 54 (1934) : ص 12.

98 يعترف السبكي (الطبقات، ج 1 : ص 258، ج 2 : ص ص 18 - 20) أنّه سيقصر على ذكر من كان جديراً بذلك "وأسقطنا ذكر من لا نرى لذكره كبير معنى غير سواد في بياض"، ج 1 : ص 285.

99 نفسه، ج 1 : ص ص 186 - 285. حول ابن الحكم، وأبي ثور، وابن راهوية، انظر نفسه، ج 1 : ص ص 223 - 224، ص 227 وما بعدها، ص 232 وما بعدها. لمزيد من المعلومات حول أبي ثور، انظر ابن النديم، الفهرست، ص 297.

فعددهم لا يتجاوز 31 (100) وهذا ما يتضارب مع عدد أتباعه الذين ماتوا في القرن الرابع للهجرة. (912 - 1009). بعد ميلاد المسيح) وقد بلغ رقما مذهلا هو 71 (101).

لقد وافق نموّ المدرسة الشافعية بروز الاتفاق السالف الذكر بين أهل الحديث وأهل الرأي ممّا نتج عنه ضبط أصول الفقه نهائيا. ويجب أن يكون ذلك في الفترة الممتدة بين موت داود الظاهريّ وجيل أبي بكر الصيرفيّ. وإذا أصبح علم أصول الفقه التآليف النهائيّ بين الوحي ونسق التفكير الإنساني، فإنّه لم يكن ليصبح معياريا قبل بداية القرن العاشر. فأطروحة الشافعيّ الأولية لم تدعم بطريقة جيّدة بل لا أحد من تلاميذه دافع عنها. وحتىّ المزني الذي كان أكثر المرشّحين لمواصلة مهمّة الشافعيّ، فإنّه كما رأينا سابقا، كان يميل إلى الرأي أكثر منه إلى الحديث، واعتبر على كل حال أنّه قد انحرف عن مسار الشافعيّ في الفروع الفقهيّة والنظرية الشرعية كليهما (102). فأكبر تحول على الإطلاق عرفه أتباع الشافعيّ المباشرّون يكمن في النهاية، في أنهم لم يكونوا أوفياء كلّ الوفاء لتعاليم شيخهم (103).

لم يتواصل ظهور هذا الاتفاق والتّصالح بين أهل الحديث وأهل الرّأي حتّى عصر ابن سريج والجيل الأصغر من معاصريه. فقد كان هو وأتباعه محدّثين، وفقهاء ومتكلّمين في نفس الوقت دون أن يسبّب ذلك تعارضا. وعليه

(100) السبكي، الطبقات، ج 1 : ص ص 285 - 301، ج 2 : ص ص 2 - 79.

(101) نفسه، ج 2 : ص ص 79 - 332. إن ارتفاع عدد الشافعية في القرن العاشر يجب أن ينسب في جزء كبير منه إلى ابن سريج إذ على يديه درس، كما رأينا في (القسم IV)، أغلب أعلام المدرسة الشافعية. وقد صار عدد طلبة ابن سريج الغفير مؤثرا في معاصريه بل استعمال عددا كبيرا من الأتباع في أجزاء مختلفة من العالم الإسلاميّ، المصدرين المذكورين في الإحالتين 86 - 89.

(102) نفسه، ج 1 : ص 244، الأسنويّ، الطبقات، ج 1 : ص ص 34 - 35.

(103) إن موقع المزني إزاء مذهب الشافعيّ يتجلّى بوضوح من خلال نادرة تصوّر، بغض النظر عن واقعيتها، موقف ابن سريج من المزني تلميذ الشافعيّ المقدّم. عن ابن سريج أنّه قال : "يؤتا يوم القيامة بالشافعيّ وقد تعلق بالمزني. يقول [الشافعي] : ربّ هذا (المزني) قد أفسد علومي. فأقول أنا (ابن سريج) مهلا بأبي ابراهيم فإنني لم أزل في إصلاح ما أفسده". فإذا كانت هذه النادرة توضح حقّا موقف ابن سريج من المزني فيجب أن تؤخذ على كونها تحيل على ميل المزني على الرّأي في بعض مسائل الأصول، لا الفروع، لأننا نعلم إعجاب ابن سريج بمصنّفات المزني في الفروع، بل كتاب فيها شعرا للثناء عليها. انظر السبكي، الطبقات، ج 2 : ص 87، ص ص 92 - 93.

فإنهم تصوّروا النظرية الفقهية على أساس أنها تأليف بين العقل والنص. ويجب أن نشدد على أن نظرية ابن سريج الشرعية لا يمكن أن تكون إلا وليدة محيطها ذاته. ففيما عدا الاقتراح الذي تجسّم في هذا التأليف والتصالح، لم يبق إلا الشيء القليل من نظرية الشافعي في آثار المتأخرين. غير أن هذا التأليف والجمع كانا حاسمين، واسنده ابن سريج كما أسنده وأتباعه إلى الشافعي وبهذا اعتبر ابن سريج الممثل الحقيقي الأول والحامي الذي لا نظير له للمدرسة الشافعية. ولهذا السبب كثيرا ما عرف بأنه كان يتوسّط السبيل "سالك سبيل الإنصاف" (104). فابن سريج - وقد كان محدثا بارعا ومتكلما معتدلا بالإضافة إلى أنه حارب الظاهرية إلى آخر أيامه - فصل الكلام في التأليف ومهد الطريق لتلاميذته، من أمثال الصيرفي والقفال حتى يستفيضوا فيه ويعرضوه بأكبر قدر من التفاصيل.

وعندما وجد هؤلاء الطلبة نظريتهم الشرعية متطابقة مع نظرية الشافعي، بدؤوا في تمجيد شيخهم أصوليا ومؤسسا لهذا العلم، وصار هذا التمجيد ضروريا أكثر فأكثر خاصة أمام الحنفية كما هو معلوم ليعلموا أن الشافعي استأذهم الأول هو الذي أرسى أصول الفقه (105). ولكن لم تبدأ صورة الشافعي في البروز باعتباره واضعا لهذا العلم إلا عند بداية القرن العاشر، ويمكن أن يتضح ذلك من خلال تحليل جنس المناقب التي كرّست له.

إن أول أثر في المناقب متوفر لدينا هو لأبي حاتم الرازي (ت. 938)، وفي الأثر يضع الرازي عددا من الأبواب ليبرهن على معرفة الشافعي العظيمة بالمسائل التي يتأسس عليها الشرع. وفي فصل يضم 51 سطرا تقريبا يناقش الكاتب تمكّن الشافعي ممّا يسمّيه "أصول العلم" الذي يعنى به كما هو واضح أصول الفقه (106). وفي هذه الأسطر يذكر مذهب الشافعي حول الإجماع في سطر واحد، ويتحدث باختصار - في خمسة عشر سطرا - عن نظريته في

(104) العبادي، الطبقات، ص 62.

(105) انظر مقدسي، "علم أصول التشريع عند الشافعي": ص ص 6 - 7.

(106) الرازي، أداب الشافعي، ص ص 234 - 237.

القياس، أمّا ما تبقى من الأسطر فإنّها تعتني بأنواع شتى من القضايا بما فيها الحديث.

لم نجد في أيّ جزء من الكتاب ما يفيد أنّ الشافعي هو مؤسس علم أصول الفقه. ونشير إلى أنّ أثر الرّازي، في نسخته المنشورة، يضم نحو 300 صفحة، في كلّ صفحة معدّل 8 أسطر. ومن الهام الانتباه إلى أنّ الرّازي لم يخصّص إلّا 51 سطرا للحديث عن أصول الشافعيّ في كتاب يحوي تقريبا 2400 سطر. ولا نجد ذكرا للرسالة في هذا الفصل. والحق أنّ الرسالة لم تذكر في الأثر برمتّه إلّا مرتّين بطريقة عرضيّة. والجدير أيضا بالملاحظة أنّها في الحالي لم تستحضر في سياق الفقه وإنما في سياق طلب الحديث (107).

وبعد أكثر من قرن من الزمان، كتب البيهقي (ت. 1066) مصنفا آخر في مناقب الشافعيّ. والمقارنة بين أثره وأثر الرّازي أبلغ. فالشافعي عند البيهقي ليس عبقريا في أصول الفقه فحسب وإنما هو عنده مؤسس العلم (108). والرسالة في نسختيها القديمة والجديدة تلقى عناية كاملة بما في ذلك دواعي تأليفها (109). والنسخة الجديدة للرسالة ذكرت على الأقلّ ثماني عشرة مرة والقديمة في ثلاث مناسبات. وبالإضافة إلى الفصل الذي خصّصه لأصول فقه الشافعيّ التي تفرّد البيهقي بوسمها قائلا إنّها مثيرة (110) فإنّه تطالعنا فصول أخرى تصف حذق الشيخ لعلم الحديث والقرآن واللغة والفروع الفقهيّة وغيرها من المسائل التي تحتل أجزاء مكوّنة لأصول الفقه أو وثيقة الصلة بها. فبينما لم يخصّ البيهقي الرّازي إلّا بواحد وخمسين سطرا فإنّه قد خصّ الشافعي بـ 160 صفحة باعتباره أصوليا من جملة 918 صفحة، ثمّ إنّ صورة الشافعي مؤسسا للعلم قد أخرجها الفخر الرّازي بنفس الطريقة (ت. 1209) حيث خصص حوالي 114

---

(107) نفسه، ص ص 62 - 63.

(108) البيهقي، الناقد، ج 1 : ص ص 368 - 384.

(109) نفسه، ج 1 : ص ص 230 - 231.

(110) نفسه، ج 1 : ص 368.

صفحة من جملة أثره المتضمن 525 صفحة لنفس المسائل التي كان البيهقي قد أثارها من قبله (111).

لن نجازف إن افترضنا أنه في وقت من الأوقات قبل البيهقي - ولكن بالتأكيد بعد أبي حاتم الرازي - أضحت صورة الشافعي باعتباره مؤسساً لعلم أصول الفقه مستقرة تماماً. ويجب أن نشير إلى أن هذه الفترة الفاصلة بين مؤلفي المناقب تتطابق مع حياة أبي محمد الجويني، آخر شراح الرسالة (112). فإذا عجز أثر الشافعي على استمالة شروح غضافية في العشریات والقرون الموالية فإنما ذلك يعود إلى الدور الذي طلب من الشافعي القيام به داخل مدرسته، باعتباره مؤسساً للعلم. إذ لما استقرت هذه الصورة نهائياً باعتباره أرسى علم أصول الفقه، توقفت شروح رسالته إلى الأبد. فانتهاء المصلحة في تواصل شرح الرسالة، في مجال كانت فيه لشروح هي المعيار، يفسر أيضاً خروج مسائل العلم إلى منهجية في أصول الفقه أكثر تعقيداً واختلافاً. وهذا الخروج يؤكد الشواهد البليغة القليلة الورود نسبياً حول آراء الشافعي عند المنظرين المتأخرين.

## VI

وختاماً، إن تاريخ رسالة الشافعي مرتبط ارتباطاً معقداً بظهور أصول الفقه علماً مستقلاً ومبنيًا بناء عضويًا. ويمثل علم أصول الفقه باعتباره منهجية تامة الشروط تأليفاً بين العقل والوحي، فالعقل صار يعني الوسائل التي نؤول بها الوحي كي نتمكن من معرفة الشرع الإلهي المقرر. ثم إن العناصر الأساسية لأصول الفقه وهي الاستمولوجيا واللغة الشرعية ونظرية النسخ ورواية النصوص والإجماع والقياس والاجتهاد والتقليد وغيرها، إنما هي أخذ بعضها برقاب بعض، ويحتاج بعضها إلى بعض، بل إن غياب الفقه منهجية شرعية أعظم من المجموع الكلي بعناصرها الأساسية. وتبين مصادرنا بقوة أن

---

(111) الرازي، الإرشاد، ص 153 - 188، ص 189 - 268.

(112) انظر الإحالة، 79.



هذه المنهجية، بكل مكوناتها لم تكن موجودة في القرن التاسع. ثم إن هذا الاستنتاج تدعمه حقائق إضافية أعمق من كون الرسالة كانت مهمشة في هذا القرن حيث لم تستمل شروحا ولا معارضات.

ومع حلول القرن العاشر، بدأت مصنفات أصول الفقه تتكاثر، فتفتح الرسالة حينئذ في استمالة عدد من الشروح ومعارضتين على الأقل. وهذا التزام يجب أن لا يفسر بأي حال من الأحوال على أنه محض صدفة، بل إن تفسيراً كهذا إنما يتجاهل تماماً التطور التاريخي والمعرفي الذي قاد إلى ظهور أصول الفقه عند بداية القرن العاشر علماً مبنياً بناء عضوياً.

إن رسالة الشافعي باعتبارها تجسيدا لمنهجيته الشرعية، قد استقادت في نظرنا، من كونها أول محاولة تُولف بين النشاط العقلي البشري المنظم من ناحية وتمثل الوحي تمثلاً تاماً باعتباره أسّ الشريعة من ناحية أخرى. ونحن قد آل بنا الأمر الى الاعتقاد بأن علم أصول الفقه كما نعرفه قد بدأ مع الشافعي لأن الشرع والفقه قد قبلوا فعلاً هذا الجمع والتأليف. غير أن عمل الشافعي التأليفي قد ظهر في زمن لم تكن إلا قلة من الناس مستعدة للأخذ به. بل سيكون من السذاجة أن نعتقد أنه مع وضع الشافعي تأليفه، حيث حاول التوفيق بين أطروحتي أهل الحديث وأهل الرأي حتى تنبأها الفريقان فوراً. إذ أن نظرية صاحب الرسالة تقتضي أن يتخلى الفريقان عن مذهبيهما نهائياً ويلتقيا بصفوف الشافعية. وهو ما لم يحدث قط، بل إن القرائن تشير في الحقيقة إلى عكس ذلك تماماً : لقد كان تأليف الشافعي، واستمر كذلك مدة طويلة من الزمن، يمثل موقف الأقلية. فأهل الحديث قد رفضوا قياسه، وكان أهل الرأي مترددين في قبول أطروحته القائلة بأن الوحي هو الحكم الأول والأخير في الشؤون البشرية. ولم يحدث التقارب بين الفريقين إلا قبيل نهاية القرن التاسع حين اكتمل التأليف والجمع بين أهل الحديث وأهل الرأي. ومع بروز هذا التأليف الذي ما تزال اسبابه وخصائصه قابلة لمزيد الدرس عبّدت طريق أصول الفقه نهائياً. ولما أزهق هذا العلم على أيدي الصيرفي، والقفال، وأضرابهما، صار التأليف الأولي

الذي كان قد أنتجه الشافعيّ منذ قرن من الزمان ملائماً، فأعيدت إليه حيويته في شكل شروح للرّسالة وبإسناد كل فروع العلم إلى الشافعيّ نفسه، وبناء عليه صار صاحب الرّسالة المؤسس "لأصول الفقه".

نضعنا خاتمتنا بإزاء استلزامين دالّين، أمّا الأوّل فهو أن إنجاز الشافعيّ يجب أن لا يحمل ما فوق طاقته فقد قدّم بل اقترح تأليفاً غير مسبوق بين النقل والعقل، غير أنّ اقتراحه لم يكن ليصير ملائماً ولم يجد حظوة إلاّ بعد قرن من الزمان. ولا يعود الفضل في ذلك إليه وإنما إلى عدد من الفقهاء من أمثال ابن سريج، والصيرفي، والقفال حيث كان إنجازهم نتاج تضافر الملابس والظروف التي حفت بنهاية القرن التاسع وبداية العاشر. وبعبارة أخرى، لا يمثل فقه الشافعيّ وأصوله مدار التشريع الإسلاميّ أو قطبه وإنّما هو على الأصح مرحلة وسطى بين البداية الطبعيّة الخام في مستهل القرن الثامن ومرحلة بلوغه الأوج والاكتمال في حدود قرن من الزمان بعد موته. وأمّا الاستلزام الثاني الذي يمكن أن نشدّد التأكيد عليه، فإنّما هو ما للقرن التاسع من أهمية مركزية في تاريخ النظرية الشرعيّة الإسلاميّة. فهذا القرن، وهو ليس دون القرن الثامن منزلة، قد حدّد وجهة الفقه الإسلاميّ ومساره في المستقبل.

تأليف : وائل بن حلاق

تعريب : رياض الميلادي